ولكنه استند ذلك ومن نيابته احرف النداء عن ادعوا وانما عملت
لن النصب الخ هذا السؤال يجري في ان وكي واذا الناصبات للفعل
ايضا دون الجواب فتدبر لانها بمعناها اي ملابسة
لمعناها اي الجنس معناها وهو مطلق النفي فلا يرد
ان لا لنفي الجنس ولن لمطلق النفي بمعنى عيبة
الاسم اي المصوغ للفاعل لفظا لموافقته له في السكنات
والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة
والحرف ومعنى لدلالة كل منهما على الحال او الاستقبال لم
النافية الصرفة لازمنة وما في الافعال الاضافة على معنى
من التبعيضية بالتاء المذكورة اي فالله للعهد الذكري
والمعهود التاء المتقدمة بنوعيها على انها من باب استعمال
المشترك في معنييه كما مر ولا يجوز ان تكون للجنس
لدخول التاء الخاصة بالاسماء فيه كما قاله الداعي فهم
من اللفظ اي باعتبار وضعه فلا يرد الامر المستعمل في غير
الطلب مجازا لان عدم فهم الطلب منه باعتبار القرينة
لا الوضع على ان القرينة انما يمنع ارادة المعنى الحقيقي
لا فهمه اي تصوره عند سماع اللفظ والمراد مفهوما من اللفظ
من صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الامر لان
انفهام الطلب ليس من صيغة المضارع بل من اللام
وقبولها نون التوكيد صريح في قبول هات وتعال
على الصحيح من فعليتهما نون التوكيد وان لم يسمع بها قاله
الزوداني فيجوز هاتين وتعالين باعادة اللام مفتوحة
كما تقول ارمين واخشين فالدور بالحاصل من احد
الامرين يقريب فعل الامر منتف وهذا تفريع على

وفي الهامش: لتشرفه واستغرقه المستقبل ... الاستقبال على المضي فان الغد المستقبل يصير ماضيا هذا اذا كان الزمن المنقضي بالاستقبال اذ المضي واحدا فان كان متعددا كالامس وعند فالماضي سابق كذا قال الشمني وبه يجمع بين القولين

تعبيره

تفسير الامر في قوله انا امرهم بالامر اللغوي الذي هو الطلب
فالمعرف الامر الاصطلاحي والمعرف به اللغوي فان قبلت الكلمة
الخ لما تكلم المص على مفهوم هذا القيد كما تكلم على مفهوم
قبول النون تكلم الش على مفهومه بقوله فان قبلت الكلمة الخ لكن
كان الانسب ذكره بعد قول المص الاتي والامر الخ او فعل
تعجب فيه ان دخول النون على فعل التعجب شاذ والكلام في قبول
الكلمة النون قياسا والاكان عليه ذكر اسم الفاعل والماضي لورود
تاكيدهما شذوذا فالمناسب ترك فعل التعجب كما ستعرفه
اي في بابه والامر مبتدا اخبر هو اسم وجواب الشرط محذوف
دل عليه الخبر وكان قول الش فليس بفعل امر اشارة الى تقديره
ومن جعل هو اسم خبر الشرط حذفت منه الفا للضرورة
سهى عن قولهم متى اجتمع مبتدا وشرط وكان المبتدا متقدما
فان لم يقترن ما وقع بعد بالفا ولم يصلح لمباشرة الاداة كان
خبرا والجزا محذوفا وان اقترن بالفا وصلح لمباشرة الاداة كان
جواب الشرط والخبر محذوف كذا قال البعض ونقل شيخنا
السيد عن شيخه ابن الفقيه ان الخبر في الحالة الثانية مجموع
الشرط والجواب وهو المتجه عندي وبقي حالة ثالثة وهو ان
يكون المبتدا اسم الشرط وفيه حينئذ ثلاثة اقوال فقيل
فعل الشرط وقيل جوابه وقيل مجموعهما والاصح الاول فتكون
من الخ المفيد تابعه فافهم اي اللفظ الدال اي بنفسه
فخرج لام الامر لان دلالة الحرف بغيره وفي كلامه اشارة الى
ان في كلام المص حذف مضاف اي دال الامر وان المراد بالامر
الامر اللغوي لا الاصطلاحي فلا منافاة بين المبتدا والخبر

وفي الهامش: ثم رايت صاحب المغني في خاتمة الباب الخامس ... البعض ... اللفظان بعد ... الكلام فيحمل ما نقله البعض في الكلام الاولى ... صح

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)